قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز
وتدريجا في الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم
اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرده
ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام
من مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا ولا
مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل ثم الحرف تقديما
للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة
شرع فيما تركب منها فقال الكلام لانه كلام الكلمة ما اي
شئ او الشئ الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة
او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة
تامة وهي التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار
الى المسند والمسند اليه وبه خرج غير المسند بالاسناد فاخرجه بقوله
من اسمين حال من الضمير المجرد او فعل مع اي مع الاسم
وانما الحصر فيهما لان الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه والحرف
لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون الا احدهما والتراكيب
الثنائية ستة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين وههنا
ابحاث غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتمييز الحق منها

لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة صح

لبعد

١٤

لبعد الطالب على صراط مستقيم • ويرجع اليه من هو في ضلال
قديم • ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم • الاول في
الفرق بين الجملة والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم
مطلقا وليس النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد
بل في انه هل يفهم من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم
الفرق اولا بعد عدم تنصيصهم على شئ فالحق انه وان
فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف الزمخشري وابن الحاجب يجب صرفه عن ظاهره
اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا او حالا
او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة في الحال
وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا وكذا
فدل انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل وان
ذهب في الحال مما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا
في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له
اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما سبق
ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها محل من الاعراب كذا
ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والتي

يجب سحه

Copyright © King Saud University